

ابرز أسباب ضعف تنافسية المملكة في القطاعات الرئيسية والتوصيات المتعلقة بشأنها.

صدر عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي تقرير حول ابرز محددات ومعوقات التنافسية في الاردن للفترة ما بين (٢٠١٥-٢٠١٦)، حيث سلط هذا التقرير الضوء على اهم المفاصل التي تعيق التقدم في تنافسية الاردن وتراجعها في بعض المجالات والتصنيفات، فيما اشار التقرير الى ان ترتيب الاردن في التنافسية العالمية هو (٦٤) من بين (١٤٠) دولة.

فيما يلي عرض لاهم القطاعات وما تواجهها من معوقات، والتوصيات المتعلقة بشأنها.

اولا: مجال القطاع العام

- ١- التضخم.
- ٢- تفشي الوساطة والمحسوبية وتدني الانتاجية.
- ٣- عدم وجود نافذة استثمارية حقيقية في المكان الواحد وأن مندوبي الوزارات والمؤسسات الحكومية عبارة عن مكاتب تمثيلية للوزارة ليس لهم الصلاحية لاتخاذ القرار المناسب.

➤ التوصيات:

- ١- تخفيف حجم الانفاق العام.
- ٢- تحقيق الكفاءة في الادارة.
- ٣- معالجة مشاكل الترهل وتداخل المهام والمسؤوليات ضمن خطة زمنية محددة.
- ٤- تطوير الطابع المؤسسي في عملية صنع القرار بتوجه حثيث نحو المؤسسية.
- ٥- اتخاذ التدابير الكفيلة لتحقيق الاصلاحات الهيكلية، اضافة الى تحسين تحصيل الايرادات العامة وادارتها.
- ٦- تعزيز مبدأ تكافؤ الفرص.
- ٧- مكافأة المبادرات الفردية والجدارة الشخصية، اضافة الى تغيير هيكل الحوافز التشجيعية.

ثانيا: مجال تكلفة عناصر الانتاج والانتاجية

- ١- ارتفاع تكلفة عوامل الانتاج.
- ٢- تراجع معدلات الانتاجية للعمالة الاردنية.
- ٣- الموازنة بين العرض والطلب على الايدي العاملة الوطنية والاجنبية.
- ٤- تزايد عدد الاردنيين العاملين في الخارج، تسرب الكفاءات وهجرة الادمغة.

➤ التوصيات:

- ١- التفكير بدناميكية تؤسس لانطلاقه مفهوم تنموي جديد يستند الى تعظيم مبادئ العمل الجماعي كمنهج اساسي للعمل والسلوك الانتاجي.
- ٢- ملازمة العمالة الوافدة مع الاصلاح الهيكلي لتكون مكملة لا بديلة عن العمالة الوطنية.



غرفة تجارة عمان Amman Chamber of Commerce

٣- تطوير وبناء قاعدة بيانات تفصيلية لسوق العمل اضافة الى تعزيز قدرات الجهات الرقابية على ضبط ذلك السوق ضمن اسس واضحة، يمتد بعدها الاصلاح الهيكلي للسوق ليشمل تشجيع مشاركة اكبر للاناث.

ثالثا: مجال المنظومة التشريعية

- ١- تشريعات وانظمة وتعليمات تتعارض وتتقاطع مع تشريعات اخرى.
- ٢- بعض الاتفاقيات والمعاهدات الدولية لم تنشر في الجريدة الرسمية حتى الان.

التوصيات:

- ١- ضرورة مراجعة (٤١) قانونا وتعديلها وتحديثها بهدف موائمتها للتنافسية والاستثمار ورفع الكفاءة والانتاجية.
- ٢- تعديل بعض التشريعات اللازمة لتشجيع القطاع الخاص للدخول في اتفاقيات شراكة مع القطاع العام لتنفيذ المشاريع التنموية الكبرى.
- ٣- تعزيز ميثاق النزاهة الوطنية وجهود مكافحة الفساد وتحسين كفاءة النظام الذاتي.
- ٤- نشر نصوص كافة الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي ترتبط بها المملكة في مجلد خاص.

رابعا: مجال البنية التحتية

- ١- عدم صيانة وتطوير الطرق التي من شأنها زيادة الاختناقات المرورية.

التوصيات:

- ١- اعداد استراتيجيية وطنية للنقل العام.
- ٢- صيانة شبكة الطرق واستكمال شبكة الطرق الرئيسية.
- ٣- انشاء الطرق الدائرية حول المدن الرئيسية التي من شأنها تخفيف الاختناقات المرورية الحدودية.
- ٤- تطوير المراكز الحدودية.
- ٥- معالجة الضغط على ميناء العقبة وتوسيع طاقته الاستيعابية.
- ٦- تنفيذ شبكة السكك الحديدية الوطنية لما له من اثر كبير على تنافسية الاقتصاد.

خامسا: مجال بيئة الاعمال

- ١- تدن واضح بمقاييس مؤشرات البدء في الاعمال وتأسيس المشاريع ورسومها واستصدار التصاريح.
- ٢- ضعف بنوي في دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الارتقاء بالتنافسية.
- ٣- تقديم انواع جديدة من خدمات التجزئة والاوعية الادخارية والاستثمارية والتوسع في تقديم القروض الكبيرة.

التوصيات:

- تعتبر بيئة الاعمال من اكثر المسارات احتياجا للإصلاح في الاردن، حيث تعتبر العمود الفقري في تنمية الاقتصاد وخلق فرص عمل جديدة.



سادسا: مجال الاقتصاد الكلي

- ١- تفاقم العجز في موازنة الحكومة.
- ٢- قلة المدخرات الوطنية.
- ٣- ارتفاع نسبة الدين العام.
- ٤- ارتفاع معدل البطالة.
- ٥- ارتفاع نسب الضريبة وتفاوتها بين القطاعات.
- ٦- السياسة الجمركية والرسوم والضرائب تشكل عائق امام اجتذاب الاستثمارات.
- ٧- زيادة الخسائر والعجز في سلطة المياه والكهرباء.
- ٨- عجز الحساب الجاري بسبب هبوط اسعار النفط، الاضطرابات السياسية، انخفاض الدخل السياحي واتجاهات حساب راس المال.
- ٩- تراجع اداء السوق المالي.
- ١٠- الازمة المالية العالمية ادت الى تراجع النمو الاقتصادي، ركود السوق العقاري وجمود الاسواق.

التوصيات:

- ١- تسريع خطوات الاصلاح الضريبي، اذ لا بد من توحيد الاعفاءات الضريبية بحسب منهجية مستقرة واضحة وتعديل قانوني ضريبة الدخل والمبيعات.
- ٢- تعزيز ادارة الإيرادات الضريبية وتحسين كفاءة التحصيل، لا سيما في تحصيل المتأخرات المتركمة المستحقة للحكومة والتوسع باستخدام التقنيات وتكنولوجيا المعلومات في هذا النطاق.
- ٣- اعادة النظر في السياسة الجمركية ضمن اطار شمولي لمختلف الرسوم والضرائب.
- ٤- وضع برنامج زمني استرشادي ملزم يضبط الدين العام ويعيد نسبته الى الناتج المحلي الاجمالي عند مستوى الحد الاعلى المسموح به بموجب قانون الدين العام وهو (٦٠%) اضافة الى ضبط اصدارات وادوات الدين العام الداخلي المحررة بالدولار عند حدودها الدنيا.
- ٥- مراجعة شاملة لنهج السياسة المالية من حيث وضع أهداف محددة لتخفيض نسبة العجز المتفاقم في الموازنة العامة وموازنات المؤسسات العامة والوحدات المستقلة وذلك بمراجعة آليات وإجراءات ترشيد النفقات العامة والتركيز على الإنفاق الرأسمالي في المشاريع كثيفة الاستخدام للعمالة اضافة الى إعادة توجيه الدعم إلى مستحقيه.
- ٦- المعالجة التدريجية لعجز سلطة المياه وعجز شركة الكهرباء الوطنية وإطفاء خسائرهما.
- ٧- ضرورة التوسع في استخدام الأنظمة الإلكترونية المساندة، وتعزيز الرقابة المالية المرنة واليقظة، اضافة الى تعزيز الشفافية والإفصاح المالي بالإنذار بنشر البيانات المالية وفق المعايير الدولية شهريا دون تأخير.
- ٨- النهوض بسوق عمان المالي يتطلب من هيئة الأوراق المالية دورا في الاهتمام الاستثنائي بالسوق الثانوي (اصدارات السندات والصكوك وإصدارات الأسهم الجديدة)، يتزامن مع برنامج لإطلاق صناديق متخصصة لتمويل المشاريع وتحفيز الصناديق الاستثمارية بأنواعها لحشد المزيد من المدخرات المحلية اللازمة للتنمية المستدامة.
- ٩- إعادة ثقة المستثمرين بالسوق المالي في ضوء التوجه المتزايد للمستثمرين الأردنيين نحو الأسواق المالية الاقليمية والدولية.
- ١٠- تقديم عناية خاصة لقطاعي المصارف والتأمين، للقيام بتحفيز عمليات الاندماج بين المصارف وتطوير التعاون مع المؤسسات المالية إقليميا ودوليا لزيادة قدرة قطاع البنوك على التعامل مع الصدمات الخارجية وتطبيق اختبارات "الأوضاع الضاغطة" بشكل دوري نصف سنوي.



غرفة تجارة عمان Amman Chamber of Commerce

- ١١- تعديل التشريعات لتشمل السندات والصكوك الاسلامية.
- ١٢- تطوير أدوات السياسة النقدية لتحقيق الاستقرار المالي وتطبيق أفضل الممارسات المصرفية، توسيع المظلة الرقابية للبنك المركزي لتشمل المؤسسات المالية غير المصرفية واستخدام الأدوات والمعايير التي تعزز تطبيق قواعد الحاكمة المؤسسية لدى البنوك بما يضمن زيادة مساهمتها في الإقراض والتمويل التنموي، تدعيم قدرتها التنافسية مقابل المراكز المالية والمصرفية الإقليمية، تأهيل الأردن لتقديم الخدمات المالية على المستوى الإقليمي باستخدام أوسع للبرامج الذكية والتكنولوجيا الحديثة في تقديم تلك الخدمات وتطوير البيئة التقنية لسوق رأس المال.
- ١٣- التركيز على أوجه الإقراض المتخصص بإعادة احياء بنك الانماء الصناعي، وتقديم التسهيلات للتوسع الصناعي المرغوب فيه الذي يستخدم أنماط الانتاج كثيفة الاستخدام للعمالة، وكذلك التركيز على التسهيلات الائتمانية الميسرة للشركات والاعمال الصغيرة والمتوسطة والريادية وتعزيز دور الشركة الاردنية لضمان القروض اضافة الى دور مؤسسة ضمان الودائع.
- ١٤- العمل على ابتكار الأدوات الاستثمارية الجاذبة لاستثمارات الأردنيين العاملين في الخارج وتسويقها لجذب مدخراتهم وتوجيهها نحو أوجه الاستثمار المرغوبة.
- ١٥- تعزيز أنظمة مكافحة غسل الأموال.
- ١٦- اخضاع شركات التأمين لرعاية البنك المركزي الأردني وتشجيعها على الاندماج للوصول إلى شركة تأمين قيادية تدفع نمو وتنافسية ودور قطاع التأمين التنموي.
- ١٧- دراسة امكانيات تبني سياسات التأمين الالزامي على مجموعة من خدمات التأمين التي تحسن صورة تنافسية بعض القطاعات، مثل تجربة الدنمارك والمانيا التي تفرض الزامية التأمين على الخدمات الصحية والاطباء الطبية، وكما هو الحال ايضا في البحرين والامارات.
- ١٨- التوجه نحو نظام سعر صرف أكثر مرونة يربط سعر صرف الدينار بسلة من العملات تعكس التوزيع الجغرافي لمدفوعات تجارة الأردن الخارجية، ولا بد ايضا من التأكيد على ضرورة ايجاد مستوى تنسيق أكبر بين السياستين المالية والنقدية لما لهذا التناغم المطلوب بينهما من آثار ايجابية على استقرار الاقتصاد الكلي كمحفز أساس للتنافسية.

سابعاً: مجال التعليم والتعليم العالي والبحث العلمي

- ١- تراجع جودة التعليم في المدارس وخاصة تعليم الرياضيات والعلوم.
- ٢- ضعف البنية التحتية في المؤسسات التعليمية.
- ٣- تراجع معدلات الانفاق على البحث العلمي والتطوير.
- ٤- ضعف الشراكة بين المؤسسات التعليمية وقطاع الصناعة.

➤ التوصيات:

- ١- اجراء اصلاحات حثيثة للمحافظة على قطاع التعليم كقطاع تنافسي جاذب.
- ٢- تطوير البنية التحتية في المؤسسات التعليمية.
- ٣- تحديث المناهج الدراسية على جميع المستويات ونشر مجموعة من التدابير لتحسين وقياس مخرجات التعليم الاساسية لكل فئة عمرية اضافة الى متابعة مخرجات التعليم، وكذلك اجتذاب أفضل المواهب في مهنة التدريس ومكافأتها ضمن اطار من الحوافز.
- ٤- زيادة معدلات الانفاق على البحث العلمي والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي بنسبة معينة كل (٥) سنوات ضمن استراتيجية معلنة لتطوير جودة التعليم، ويحبذ أن تتضمن تلك



غرفة تجارة عمان Amman Chamber of Commerce

الاستراتيجية اختصار سنوات التعليم من خلال التخلّص من "الحشو" في المناهج والخطط الدراسية والتركيز على المفاهيم النظرية والعملية التطبيقية.
٥- رفع مستوى البحوث التطبيقية، واعتماد وسائل تكنولوجيا المعلومات المتطورة بكثافة بحيث يتم تيسير الحصول على المعلومة خارج الحصص الدراسية بشكل أكبر وحل المسائل في الصفوف وليس في المنزل بعكس الطريقة التعليمية الحالية، إضافة الى اعتماد أساليب تدريس المجموعات الصغيرة والتدريس التفاعلي.

ثامنا: مجال القطاع الصحي

- ١- ضعف البنية التكنولوجية الحيوية التحتية للصناعات الدوائية.
- ٢- ضعف جودة القطاع الصحي وخاصة في خدمات الإسعاف والطوارئ والمراكز الصحية والرقابة على الغذاء والدواء.
- ٣- ارتفاع كلفة الامراض المزمنة غير المعدية مثل: السكري والضغط.

التوصيات:

- ١- تطوير البنية التكنولوجية الحيوية التحتية للصناعات الدوائية من حيث توحيد المتطلبات التقنية لتسجيل المستحضرات الدوائية واختصار اجراءات ووقت تسجيلها واعتمادها، إضافة الى دعم نشاطات البحث والتطوير والابتكار المستمر فيها.
- ٢- تشجيع شركات الدواء الاجنبية على اقامة فروع لها في الاردن لتشجيع نقل المعرفة والتطوير.
- ٣- تشجيع عقد اتفاقيات الشراكات والاندماج مع الشركات العالمية الاوروبية والاميركية، وتشجيعها على اقتحام الاسواق التصديرية الجديدة في شمال افريقيا والعالم.
- ٤- التركيز على الاستفادة من اوجه التعاون مع قطاع زراعة النباتات والاعشاب الطبية والعطرية واستغلال هذه الميزة التنافسية الاضافية.
- ٥- تحسين جودة خدمات الاسعاف والطوارئ، خدمات المراكز الصحية، الرقابة على الغذاء والدواء، وزيادة اعتمادية المستشفيات والمراكز الصحية وفق المعايير الدولية.
- ٦- انشاء نظام تأمين صحي وطني شامل وموحد ضمن خطة زمنية محددة.
- ٧- تشجيع الاردنيين على تحسين انماط حياتهم وطعامهم ووعيهم الصحي بهدف التقليل من معدلات الامراض غير المعدية.
- ٨- تفعيل دور المجلس الصحي العالي لوضع المؤشرات الوطنية التي تنسجم مع هدف رفع سوية الخدمات الصحية وجودتها.

تاسعا: مجال القطاع السياحي

- ١- تراجع القطاع السياحي نتيجة التطورات السياسية الاقليمية.
- ٢- ارتفاع اسعار الخدمات السياحية بالمقارنة مع دول الجوار.
- ٣- يفتقر المنتج السياحي الى تطوير البنى التحتية وتعزيز وتطوير المناهج التعليمية والتدريبية المتصلة به.

التوصيات:

- ١- تفعيل دور المؤسسات الفردية الصغيرة والمتوسطة الحجم العاملة فيه، والقادرة على خلق عدد أكبر من فرص العمل، إضافة الى بناء الخبرات والثقافة السياحية.



غرفة تجارة عمان Amman Chamber of Commerce

- ٢- تطوير الانماط السياحية كالسياحة الدينية، والسعي لاستحداث مسارات سياحية جديدة.
- ٣- تطوير السياحة في المملكة في مختلف المحافظات، وذلك باستغلال ميزة جاذبية الاردن السياحية، وسمعه كوجهة سياحية آمنة، لتعظيم استفادته في مجال سياحة المؤتمرات والمعارض، اذ لا بد من السعي لتسويقه دبلوماسياً ليكون مقراً للكثير من المنظمات الدولية والاقليمية والنشاط الدبلوماسي المتزايد على أرضه.
- ٤- انشاء شركة مشتركة بين القطاعين العام والخاص لادارة المواقع السياحية وذلك من أجل خلق خدمات نوعية متميزة ومتجانسة مقابل تقاضي نسبة مئوية من ايرادات تلك المواقع.
- ٥- تطوير التسويق السياحي سواء عبر انظمة التوزيع والتواصل الالكترونية، او عبر وكلاء السياحة، او المنظمين لبرامج السياحة.
- ٦- تسويق الاردن سياحياً عبر وسائل الاتصال والتواصل الاجتماعي.
- ٧- تطوير المواقع السياحية المهمشة وغير المستغلة، وتعزيز البنية السياحية التحتية ببناء الفنادق والنزل البيئية في المخيمات والمواقع البيئية كوادي نهر الأردن ووادي رم وغيرها.
- ٨- استحداث مسارات سياحية جديدة كتشجيع المعارض الاقليمية، المهرجانات الفنية، الانشطة السياحية الثقافية، السياحة الرياضية والصحراوية وسياحة التسوق.
- ٩- تطوير النقل السياحي بايجاد روابط نقل سريعة مباشرة بين المواقع السياحية.

عاشرا: مجال المشاريع المائية الكبرى

- ١- عدم تقديم العناية لمشروع ناقل المياه الاردني.

التوصيات:

- ١- تقديم العناية الحثيثة وذلك من خلال الاستفادة من تجربة جمهورية مصر العربية في تنفيذها لمشروع قناة السويس الجديد، اذ يمكن حشد مدخرات القطاع الخاص الاردني وتوجيهها نحو الاستثمار فيه، والاستفادة من موارد الطاقة والمياه الضخمة التي سيوفرها للاقتصاد بما دعم تنافسيته ويخلق حلقة تنموية جديدة من خلال الروابط التي سيخلقها مع القطاعات الاخرى.

حادي عشر: مجال التشاركية

- ١- عدم تفعيل دور المجلس الوطني للتنافسية في تكوين فريق استشاري مع غرف الصناعة والتجارة وجمعيات الاعمال القطاعية والنقابات وممثلي القطاع الخاص والحكومة، للعمل على وضع الاليات اللازمة لتحقيق الربط التشابكي بين القطاعات التنافسية الواعدة.

التوصيات:

- ١- تفعيل دور المجلس الوطني للتنافسية.
- ٢- تعزيز دور الحكومة التنظيمي في معالجة الممارسات المخلة بالمنافسة التي تسهم في رفع الاسعار بشكل غير مبرر او خفض جودة المنتجات والخدمات المتقدمة للمستهلكين وتحد من قدرة الشركات الصغيرة والمتوسطة على النمو وتوسيع نطاق اعمالها، اضافة الى دراسة جدوى بعض الافكار التنافسية المطروحة كدراسة جدوى جعل الاردن كله منطقة تنموية واحدة.



غرفة تجارة عمان
Amman Chamber of Commerce

ثاني عشر: مجال الاضراب الاقليمي

١- التحديات المتمثلة بالمسألة السورية.

➤ التوصيات:

- ١- دراسة أنجع الأساليب للتعامل مع المسألة السورية، من حيث تعظيم اوجه الاستفادة منها لتعزيز تنافسية الاقتصاد.
- ٢- ضرورة استثمار الاختراق الكبير الذي أتاحتها الدول الأوروبية في مؤتمر لندن الذي عقد في شباط (فبراير) من عام ٢٠١٦ لمساعدة الدول المضيفة للاجئين السوريين بتخفيف شروطها المتعلقة "بقواعد المنشأ" أمام الصادرات الاردنية، وذلك باجراء دراسة عاجلة للشروط والمتطلبات الأوروبية الجديدة وكيفية الاستفادة منها لتعزيز تنافسية الاقتصاد، وتحديد مجالات ومدى الاستفادة الفعلية.